

التنظيم القضائي لات يشمل التنظيم القضائي مجموعة القواعد القانونية المنظمة للسلطة القضائية بشكل عام والمتعلقة بالجهات القضائية على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتشكيلاتها، وكذا الشروط المتعلقة بتعيين القضاة ووضعيتهم خلال الخدمة وحاإنها، بالإضافة إلى نظام انضباطهم كما تمتد قواعد التنظيم القضائي لتشمل أسلاك أعوان القضاء ومساعديه من أمناء ضبط ومحامين و محضرين و محافظي بيع بالمزاد العلني وخبراء، وقد مر التنظيم القضائي في بلادنا بعدة محطات أساسية، أهمها مرحلة الإصلاح القضائي لسنة 1965 و الذي كرس نظام وحدة القضاء الذي استمر مدة معتبرة إلى غاية صدور دستور 1996 ، وقد تبنى هذا الأخير نظام الازدواجية القضائية لتمييز الفترة الأخيرة للبلاد بمتطلبات اجتماعية و اقتصادية وسياسية أمّلت ضرورة إعادة النظر في الكثير من المفاهيم التي تحكم التنظيم القضائي الجزائري، و قد بدأت ثمار الإصلاحات تظهر من خلال مراجعة العديد من النصوص التي لها علاقة بـ التنظيم القضائي كالقانون الأساسي للقضاء و القانون العضوي المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء و كذا إلغاء الأمر رقم 65-278 مدور القانون العضوي رقم 11/05 المتعلق بالتنظيم القضائي